الأنباء
السبت 24 مارس 2012

أميركا والدول النامية تتنافس على منصب رئيس البنك الدولي

واشنطن ـ د.ب.أ: ربما يتعين على شعوب دول العالم النامي أن تنتظر مدة أطول قليلا كي يستطيع واحد منها أن يرأس البنك الدولي.

وكالعادة، من شبه المؤكد أن المرشح الأميركي سيكون هو الأوفر حظا لرئاسة مؤسسة الإقراض الدولية للمشروعات التنموية بعد انتهاء المهلة أمام الدول الأعضاء لتسمية مرشحين لمنصب رئيس البنك الدولي.

وسيتقلص عدد المرشحين في النهاية إلى ثلاثة على أن تجرى مقابلات لهم قبل إجراء تصويت من جانب مجلس صندوق النقد الدولي أواخر أبريل المقبل.

المراقبون على يقين بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما لن يتنازل بسهولة عن حق حكومته غير المكتوب لتسمية من سيخلف رئيس البنك الدولي روبرت زوليك الذي سيترك منصبه في يونيو الماضي كرئيس للمنظمة التابعة للأمم المتحدة ومنذ إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر اتفاقيات بريتون وودز عام 1944، كانت شخصية أوروبية ترأس دائما صندوق النقد في حين أن المنظمة الشقيقة والمجاورة لها في شارع بنسلفانيا بواشنطن ترأسها بشكل حصري شخصية أميركية.

تساهم معظم الدول الغنية بمعظم الأموال لمؤسستي الإقراض الدوليتين وتستحوذ على أغلبية حصص التصويت في مجالس إداراتهما.

وتتجه الأنظار مرة أخرى هذه المرة إلى اختيار البيت الأبيض.

تبذل الاقتصادات الصاعدة بقيادة الصين والهند والبرازيل جهودا كبيرا من أجل الحصول على أدوار أكبر في كلتا المؤسستين، وتحصل على المزيد من حصص التصويت في حين تساهم بقدر أكبر في مواردهما.

ويعلن صندوق النقد والبنك الدولي رسميا أن عملية تولي قيادتهما مفتوحة أمام المرشحين من أي دولة من 187 عضوا.

وعندما اضطر صندوق النقد للبحث عن بديل بعد الاستقالة المفاجئة لمديره دومينيك ستروس كان، محافظ البنك المركزي المكسيكي اجوستين كارستينز قد أعد حملة قوية للفوز بالمنصب.

لكن تبين في وقت لاحق أن التكهنات بزوال الاجماع الأوروبي الأميركي كانت مبالغ فيها بشكل كبير للغاية، إذ أصبحت وزيرة المالية الفرنسية آنذاك كريستين لاجارد أول سيدة تتولى رئاسة الصندوق.

ورغم ذلك، لايزال العالم عدا الولايات المتحدة وأوروبا يواصل الضغط من أجل التغيير.

ومن المرجح أن يواجه أي مرشح للولايات المتحدة لتولي رئاسة البنك الدولي منافسة من وزير المالية الكولومبي السابق خوسيه انطونيو أوكامبو الذي تردد أن البرازيل رشحته ووزير المالية النيجيري نجوزي أوكونجو إيويالا المدعوم من جنوب أفريقيا.

يعمل أوكامبو حاليا كأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك، في حين خدم أوكونجو إيويالا في السابق كمدير بالبنك الدولي.

وعشية الموعد النهائي للترشح، لايزال مرشح الولايات المتحدة يكتنفه الغموض إذ إن عملية الاختيار في الولايات المتحدة تكتنفها صعوبات مع تداول عشرات الأسماء ضمن القائمة المختصرة المحتملة لأوباما وخارجها.

ولا يريد بعض المرشحين المحتملين الأقوياء المنصب، في حين أن أولئك التواقين إليه يمثلون مشكلة من الناحية السياسية.

وأعربت شخصيات شهيرة من بينها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودهام كلينتون ووزير الخزانة تيموثي جايتنر والسيناتور الأميركي والمرشح الرئاسي الأميركي السابق جون كيري عن عدم اهتمامها بذلك.

وينظر أيضا إلى السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس باعتبار أن لديها خبرة ديبلوماسية ضرورية لكن بشهادات اعتماد مالية أقل.

غير أنه يعتقد أنها تفضل أن تسنح لها الفرصة لخلافة كلينتون في وزارة الخارجية في حال فوز أوباما بولاية رئاسة ثانية في انتخابات نوفمبر المقبل.

كما تردد اسم إندرا نويي المدير التنفيذي لشركة بيبسي كولا العملاقة للمشروبات والمواد الغذائية.

ووفقا لصحيفة واشنطن بوست الأميركية، فمن بين المنافسين الأقوياء لورانس سومرز المستشار الاقتصادي السابق لأوباما ووزير الخزانة في عهد الرئيس بيل كلينتون في التسعينيات.

لكن فرصه تضاءلت جراء خلافات شخصية مع العديد من الشخصيات المطلعة على بواطن الأمور في واشنطن.

جيفري ساكس أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا والمعروف بدوره كمستشار لحكومات دول أوروبا الشرقية خلال فترة تحولها نحو إصلاحات السوق الحرة بعد زوال النظام الشيوعي ـ يقود حملته الخاصة بالرغم من أنه لم يتضح ما إذا كان يتمتع بأي دعم من البيت الابيض.

وقال ساكس لصحيفة واشنطن بوست إنه «كان هناك 11 رئيسا للبنك الدولي، لم يكن منهم حتى الآن خبير في التنمية الدولية».

تنافس دولي كبير على منصب رئيس البنك الدولي

موسكو: جنسية الرئيس المقبل للبنك الدولي ليست أولوية

صرح المستشار الاقتصادي للكرملين أمس بأن جنسية الرئيس المقبل للبنك الدولي اقل أهمية من زيادة دور دول «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) في الهيئات الإدارية.

وقال اركادي دفوركوفيتش في مؤتمر صحافي «اعتقد ان موقع دول بريكس يجب ان يرتكز على فكرة ان هذه الدول والبلدان النامية يجب ان تلعب دورا مهما في المؤسسات المالية الدولية وليس بالضرورة عبر تولي القيادة».

وأضاف «برأيي، علينا ألا نكتفي بالتفكير في جنسية المرشحين المحتملين للمنظمات الدولية بل في الوزن السياسي والمؤهلات المهنية أيضا (...) وفي التشكيلة العامة للفرق وإدارة هذه المؤسسات»،

وتابع دفوركوفيتش «نعتقد بشكل عام انه علينا ايجاد توجه يعزز دور بريكس في إدارة المؤسسات المالية الدولية». وتأتي تصريحات المستشار الرئاسي بينما تنتهي مهلة تقديم الترشيحات لرئاسة البنك الدولي خلفا للاميركي روبرت زوليك، واعلن وزير المالية الكولومبي السابق خوسيه انطونيو اوكامبو والنيجيرية نغوزي اوكونجو ايويلا انهما مرشحان للمنصب. في المقابل لم تعلن الولايات المتحدة اسم مرشحها بينما اعلن الاميركي جيفري ساكس ترشحه بصفة شخصية.

وبموجب اتفاق ضمني بين الولايات المتحدة واوروبا يتولى رئاسة البنك الدولي اميركي بينما يتولى ادارة صندوق النقد الدولي اوروبي.

تحليل اقتصادي

لهذه الأسباب يتوقع خبراء عصرين ذهبيين للاقتصاد العالمي

في أمسية شديدة البرودة في منتصف شهر يناير التقت مجموعة من المصرفيين والناشرين في الدور الثاني والأربعين للمقر العالمي لشركة «غولدمان ساكس» في نيويورك. وبحسب تقرير لـ «نيويورك تايمز» أعدته كريستيا فريلاند كان الحفل تكريما لمفكر «غولدمان ساكس» الذي حذر مجتمع الاستثمارات الغربي قبل عقد بأن العالم تحول نتيجة نهضة الأسواق الناشئة وبشكل خاص، العمالقة الأربعة الكبار التي أسماها جيم أونيل، كبير الاقتصاديين في «غولدمان ساكس» بدول «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين). وأكد أونيل في كتابه الجديد الذي نشره «خارطة النمو: فرصة اقتصادية في دول بريك وما وراءها» أن فكرة بريك أصبحت قصة مهيمنة لجيلنا وسمى إحد عشر سوقا ناشئة قادمة ستنضم إلى دول بريكس. ولكن هناك قوة أخرى هي التي تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي اليوم، والمديرون التنفيذيون في «غولدمان» الذين شربوا نخب أونيل هم المثال على ذلك، من الارتفاع، في الاقتصادات الغربية المتقدمة، بنسبة 1٪ وتكون ما وصفه الكثيرون بعصر ذهبي جديد. في القرن التاسع عشر، خلقت الثورة الصناعية وفتح الحدود الأميركية العصر الذهبي ورجال الأعمال الذين سيطروا عليه. واليوم، في الوقت الذي تجري فيه حاليا إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي والثورة التكنولوجية والعولمة، سيخلق هذا التحول الاقتصادي الناجم عن ذلك عصرا ذهبيا جديدا ونخبة ثرية جديدة. ترتبط القوتان بشكل معقد، فنحن في الواقع نعيش عصورا ذهبية مختلفة إلى حد ما تتكشف معالمها بشكل متزامن. فالغرب يمر بعصر ذهبي ثان في الوقت الذي تمر فيه الأسواق الناشئة كما وثق أونيل وآخرون بأول عصر ذهبي. سيكون التحول الاقتصادي الناجم عن ذلك أكثر تأثيرا مما كان عليه في العصر الذهبي، فهناك مليارات من الأفراد الذين يشاركون في نطاق واسع من الكرة الأرضية لا السكان القاطنون في الغرب فقط. ويقول مايكل سبنس، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، ومستشار الحكومة الصينية في الخطة الخمسية الثانية عشرة ومؤلف كتاب «التقارب القادم: مستقبل النمو العالمي في عالم متعدد السرعات»: «إنه أكثر تطرفا من الناحية البنيوية بأبعاد متعددة. وبما أن الأسواق الناشئة الآن صارت كبيرة جدا تحول ذلك إلى مشكلة أكبر. وهي تختلف تماما عن التغير الاقتصادي السابق لدرجة أنني أعتقد أن هذه هي القضايا التي لم نصارعها من قبل». وأضاف سبنس: «خلال المائتي عام التي تلت الثورة الصناعية البريطانية وحتى الحرب العالمية الثانية كان هناك تباين في الاقتصاد العالمي، لكن العالم بأكمله لم يكن صناعيا ولم يكن يتفاعل بنفس الطريقة. هناك ظواهر معقدة وينبغي علينا التعامل معها بكل تواضع». العصر الذهبي للأسواق الناشئة أسهل في الفهم، فالصين والهند وأجزاء من أميركا اللاتينية وأفريقيا تقوم بالتصنيع والتحضر، كما فعل الغرب في القرن التاسع عشر، إضافة إلى جانب الجاذبية الإضافية للثورة التكنولوجية واقتصاد العولمة. دول الاتحاد السوفييتي السابقة ليست دولا صناعية ـ ستالين هو من قام بذلك ـ لكنهم يحاولون استبدال نظام تخطيط مركزي فاشل قام بتنسيق اقتصاداتها العتيقة بنظام سوق ولذا تشهد العديد من هذه الدول الآن ارتفاعا في مستويات الدخل نتيجة لذلك. وسيكون الأفراد في كل الاقتصادات الناشئة هم الأكثر استفادة لكن التحول يسحب في الوقت ذاته الملايين من الأفراد إلى الطبقة الوسطى ويرفع مئات الملايين من الفقر المدفع. كان انهيار الشيوعية أكثر من مجرد حاشية للعصرين الذهبيين اللذين نشهدهما اليوم. فلايزال المؤرخون الاقتصاديون يبحثون عن صلة بين نهضة الديموقراطية الغربية، والعصر الذهبي. ولكن ربما يكون هناك شك في أن العصرين الذهبيين في الوقت الحاضر هما نتاج الثورة السياسية ـ أنهيار الشيوعية وانتصار الفكرة الليبرالية في جميع أنحاء العالم ـ كما هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا الجديدة.

بالنسبة للأسواق الناشئة التي تمر بعصرها الذهبي الأول، في الوقت الذي يمر فيه الغرب بالعصر الذهبي الثاني سيجعل ذلك الأوضاع سهلة وصعبة. وأحد الأسباب في ذلك هو أن هناك طريقا ينبغي سلوكه، ونحن نعلم أن الضربات المؤلمة عبر الطريق دائما ما تأتي بنهايات سعيدة، فقد طورت الثورة الصناعية حياة جميع الأفراد في الغرب وفتحت فجوة واسعة في مستويات المعيشة بين الشرق والغرب لاتزال سائدة حتى اليوم.

لا توجد مثل هذه النماذج في زمن العصر الذهبي ـ تذكر أنه كانت هناك طاحونات شيطانية مظلمة للثورة الصناعية التي ألهمت في نهاية المطاف الثورة ضد الرأسمالية والبنيان الدموي من قبل أولئك الثوار الذين نجحوا من نظام اقتصادي وسياسي بديل. لكن الأدلة اليوم على نجاح الرأسمالية واضحة وليس فقط في حطام الشيوعية. وقد أسهمت القوة المشتركة للعولمة وثورة التكنولوجيا في دفع التحول الاقتصادي للأسواق الناشئة، ولعل ذلك كان السبب في إثبات أطروحة دول بريكس لأونيل صحتها على نطاق واسع.

وأوضح المسح الذي شارك فيه 10,000 من خريجي كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد الأسبوع الماضي هذه الفجوة، فقد أظهر المشاركون في المسح قلقا بالغا إزاء القدرة التنافسية لاقتصاد الولايات المتحدة في العالم ـ 71٪ ويتوقع أن ينخفض خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويقول مايكل بورتر، الأستاذ الذي قاد الدراسة: «عندما تكون شركة مضغوطة ولديها العديد من المشكلات، يكون لديها نطاق الخيارات أكثر مما يفعله العامل الأميركي». بالنسبة للطبقة الوسطى الغربية، ستكون الخيارات محدودة بشكل كبير. ويقول جون فان ريم، رئيس مركز الأداء الاقتصادي في كلية لندن للاقتصاد: «من السهل القول، الحصول على مزيد من التعليم، لكن إذا ما كنت في سن الأربعين أو الخمسين سيكون من الصعب القيام بذلك. في الخمسة عشر عاما الأخيرة سيكون من يعاني هم الطبقة الوسطى». ويشير فان ريفن الذي يدرس في كلية لندن لإدارة الأعمال في كاليفورنيا هذا الشهر، إلى أن هذه التوترات كانت تتراكم منذ سنوات، لكنها تفاقمت في ظل الأزمة المالية. وهو ما أدى إلى قيام موجة من الاحتجاجات الشعبية كان من بينها حركة حفل الشاي على اليمين و«احتلوا وول ستريت». وقال: «هذه الأشياء كان تجري على مدار عقود، وما حدث مع بداية الأزمة المالية العالمية هو أن كل هذه الأشياء تتحول إلى بديل حاد».

ويقول أشوتش فارشني، أستاذ العلوم السياسية في جامعة براون في رود أيلاند، خلال كلمته في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مومباي في نوفمبر: «العصران الذهبيان يسابق كل منهما الآخر صعودا، فالعصر الذهبي في الهند سيكون توليفة من العصرين الذهبيين الأول والثاني لأميركا». وأضاف فارشني، الذي ولد في الهند وقضى شطرا من حياته في بنغالور: «ستمر الهند بهذه الظاهرة في القرن الحادي والعشرين على الرغم من اختلاف سرعة انتقال المعلومات في القرن التاسع عشر اختلافا كبيرا. فاليوم هناك 800 مليون هندي يستخدمون الهواتف الجوالة».

وقد يتصادم العصران الذهبيان، فكحال العديد من التفسيرات الجيدة للأزمة المالية عام 2008 ستكون النتيجة التصادم بين العصر الذهبي للصين والعصر الذهبي للغرب. وقد لعبت التباينات المالية التي تشكل جزءا أساسيا من النموذج الصيني القائم على التصدير دورا في تضخيم فقاعة الائتمان التي انفجرت بمثل هذه العواقب المدمرة في عام 2008.

وينطوي العصران الذهبيان على الكثير من السمات المشتركة ويعزز كل منهما الآخر. لكن تحولات كليهما تخلق توترا سياسيا وضغوطا مجتمعية، ربما لأن التغير صعب على الدوام وجزئي لأن الفوائد من هذا النوع من التحول المضطرب متباينة إلى حد بعيد. علاوة على ذلك، لم يعد لدى العالم كله صمام الهروب، على الأقل لبعض الوقت، الذي أطلق سراح بعض ضغوط الثورة الصناعية فالجماهير المحتشدة في أوروبا يمكنها الهجرة إلى العالم الجديد. وحتى مع هذا الخيار، يجدر بنا أن نتذكر، في نهاية المطاف أن حل النزاعات وعدم المساواة الناجمة عن التصنيع والتحضر في الغرب لم تأت إلا بعد نصف قرن من الثورة والحرب.

ويقول فان رينان: «الأمر يعتمد على أفق الزمن، فرغم كل شيء كان الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية تكلفة ضخمة للإنسانية. وفي النهاية ستزدهر الإنسانية. وقد نجحت الرأسمالية لكن على المدى المتوسط، 30 أو 40 عاما، يمكن أن تحدث اختلالات هائلة».

السويد بصدد إلغاء التعامل بالأوراق النقدية

ستوكهولم ـ أ.ش.أ: تستعد السويد لوقف التعامل بالأوراق النقدية لتكون بذلك أول دولة تدخل التاريخ بإلغاء العملة الورقية من الباب ذاته الذي دخلته باستحداثها واعتمادها في التعاملات التجارية اليومية في عام 1661. ونظرا لعدم تفضيل السويديين استخدام الأوراق النقدية في معاملاتهم اليومية وتسديد قيمة الخدمات، دعت السلطات إلى دفع ثمن تذكرة حافلات الركاب العامة بواسطة بطاقات الاشتراك، كما يرفض عدد من المصانع والمراكز التجارية في صفقاتهم ومعاملاتهم التجارية قبول الأوراق النقدية التي تشكل نسبتها في الاقتصاد السويدي حاليا ما لا يزيد على 3٪ فقط مقارنة بنسبة 7٪ في الولايات المتحدة الأميركية و9٪ في دول منطقة اليورو.

اليابان تداهم «أيه آي جيه» لضياع معاشات للشركات

طوكيو ـ د.ب.أ: داهمت السلطات الرقابية المالية في اليابان مقر شركة «آيه آي جيه انفستمنت أدفايزورز» الاستثمارية امس بشأن معاشات بمليارات الدولارات تردد فقدانها. تشتبه الجهات الرقابية في أن الشركة ومقرها طوكيو انتهكت القوانين المالية عبر تزوير تقارير بشأن أدائها الاستثماري لأموال تقاعد بقيمة 200 مليار ين (2,42 مليار دولار). ورفعت السلطات «أيه آي جيه» من سجلها كمستشار استثماري وأوقفت عمليات شركة «آي تي إم سيكيورتيز» للسمسرة التي تخضع لسيطرة فعلية من جانب «أيه آي جيه».

«سوني»: بيع العمليات الكمياوية للتركيز على الإلكترونيات

شركة سوني

العملاق في عالم الالكترونيات يبيع وحدة المنتجات الكيميائية الى بنك التنمية الياباني

بطاقة عن سوني		وحدة المنتجات الكيميائية
تاريخ التأسيس:	مارس ١٩٤٦	مارس ١٩٦٢
المقر الرئيسي:	ميناتو، طوكيو اليابان	شيناغاوا، طوكيو اليابان
المبيعات:	٨٧ مليار دولار*	١,٣ مليار دولار*
الموظفون:	٢٠٠١٦٨*	٢٩١٧
أبرز المنتجات:	فيديو، العاب، اجهزة اتصالات منتجات لقطاع تقنية المعلومات اشباه موصلات قطع الكترونية	أجهزة بصرية ولاصقة اشرطة واجهزة مغناطيسية اسطوانات بصرية

*لغاية مارس ٢٠١١

AFP

طوكيو ـ د.ب.أ: قالت شركة سوني كورب أمس إنها توصلت لاتفاق من أجل بيع أعمالها للمنتجات الكيماوية لبنك التنمية الياباني المدعوم من الدولة بنهاية العام الحالي للتركيز على نشاطها في قطاع الالكترونيات.

تم الإعلان عن بيع العمليات الرئيسية للوحدة وهي «سوني كيميكال آند أنفورميشال ديفايس كورب» ومقرها طوكيو مع توقع الشركة اليابانية العملاقة للالكترونيات بأن تنهي العام المالي الحالي على خسائر للعام الرابع على التوالي بتكبدها خسارة صافية تبلغ 220 مليار ين (2,64 مليار دولار). قالت سوني في بيان إن البيع المزمع سيشمل «العمليات المحلية والخارجية للوحدة المتعلقة بإنتاج وبيع المنتجات الكيماوية». قال متحدث باسم سوني إنه لم تتحدد قيمة عمليات البيع، أضاف المتحدث ان الشركة تعتزم بيع عدد من مصانع الوحدة في اليابان من بينها تلك الموجودة في مقاطعات توشيجي وإيشيكاوا وماياجي، لكنها ستبقي على حوالي 1800 عامل يعملون بالنشاط الكيماوي. وأوضح أن الشركة منتجة أجهزة ألعاب الفيديو «بلاي ستيشن» تخطط أيضا للتخلي عن مبيعاتها في الخارج وقواعد التصنيع في العديد من الدول بما فيها الصين وسنغافورة والولايات المتحدة. أشارت سوني إلى أن العمليات الأخرى القائمة إلى جانب الكيماويات مثل تصنيع اسطوانات الأشعة الزرقاء وبطاقات «فيليكا» الذكية ستظل موجودة ضمن سوني كورب.

تدفق التجار من دول الخليج والمنطقة على الشارقة لشراء المنتجات الصينية

يتدفق تجار من أنحاء الخليج والشرق الأوسط وأفريقيا على إمارة الشارقة لشراء المنتجات الصينية، وتمتلئ متاجر قطع غيار السيارات في المنطقة التجارية بالإمارة بمنتجات صينية الصنع تباع لتجار يتوافدون لشراء بضائع زهيدة الثمن بالجملة، ويفتخر حسين محمد المحمودي المدير العام لغرفة التجارة والصناعة في الشارقة بالعلاقات التجارية الطيبة بين الصين والإمارة.

وقال المحمودي: «إمارة الشارقة ترتبط طبعا بعلاقة خاصة مع جمهورية الصين وهي من أولى المدن على مستوى المنطقة التي فتحت قنوات الاتصال مع جمهورية الصين، أول طائرة تحط تقريبا في دول الخليج كلها من جمهورية الصين حطت في مطار الشارقة، أول مركز تجاري ومركز استثماري وترويجي على مستوى المنطقة كان في إمارة الشارقة».

وشهدت الشارقة في الآونة الأخيرة زيارة وفد برئاسة تاي جيانشي رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية بإقليم جيجيانغ لحضور ورشة عمل مشتركة مع رجال الأعمال المحليين.

وقال تاي على هامش ورشة العمل «زيارتنا هنا ستركز في الأساس على تصدير المكونات الصغيرة، الشارقة تستورد كميات كبيرة من السلع الصغيرة من الصين وخصوصا من إقليم جيجيانغ.

الشارقة أيضا نقطة عبور مهمة لبعض منتجات إقليم جيجيانغ من السلع الصغيرة التي تشحن من الشارقة إلى دول أخرى في المنطقة.

الصادرات الرئيسية تشمل منتجات الصناعات الخفيفة والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية، وقال تاي إن حجم التبادل التجاري بين الصين والشارقة في عام 2011 بلغ ستة مليارات دولار، مضيفا ان الرقم يزيد سنويا، والصين هي ثاني أكبر مصدر للإمارات بعد الهند.

وتشير بيانات الجمارك إلى ان إجمالي حجم الصادرات الصينية للإمارات بلغ 41,8 مليار درهم (11,4 مليار دولا) في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، وتبددت في المنطقة التجارية بالشارقة السمعة السيئة التي ارتبطت طويلا بالمنتجات الصينية عندما كانت قليلة الجودة في التسعينيات.

وقال تاجر لقطع غيار السيارات يدعى غلام علي قائد «اليوم كل سنة تتقدم البضاعة من الصين، الجودة كل سنة أحسن وأجدد من السنة القبل (السابقة)، وفيه درجات مختلفة، يعني فيه درجة أولى الأسعار ارتفاع شوية، فيه درجة ثانية أرخص شوية، على حسب موديلات «طرازات» السيارات المختلفة الموجودة في الإمارات أو دول الخليج».

وقال المحمودي «القوة الاقتصادية الصينية مؤثرة وتلعب دورا كبيرا على مستوى العالم، ونحن في دولة الإمارات وإمارة الشارقة بشكل خاص نتطلع ونطمح إلى أن نستفيد من هذه القدرة وإلى توظيف هذه القدرة الصينية الكبيرة وهذه العلاقة المتميزة بين دولة الإمارات وجمهورية الصين الصديقة».

وتضم الشارقة عددا من مراكز التسوق الصينية، ويقدر عدد الشركات الصينية في الإمارات بنحو 4000 شركة تعمل في مجالات مختلفة منها الفندقة وصناعة الأثاث والإلكترونيات.

زيادة الإقبال على شراء المنتجات الصينية من أسواق الشارقة

الذهب يقترب من تسجيل رابع خسارة أسبوعية

سنغافورة ـ رويترز: لم يشهد سعر الذهب تغيرا يذكر امس لكنه في طريقه لتسجيل رابع خسائر اسبوعية بعد صدور بيانات اقتصادية ضعيفة من الصين ومنطقة اليورو ما دفع سعر الذهب إلى تسجيل أدنى مستوياته في شهرين في الجلسة السابقة. وأظهرت البيانات تراجع نشاط المصانع في الصين وتدهورا غير متوقع في اقتصاد منطقة اليورو في مارس ما أثار مخاوف بشأن النمو في المنطقتين.

وعادة ما يتدعم سعر الذهب بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية إذ يقبل المستثمرون على شرائه كملاذ آمن للقيمة لكن أي أزمة عالمية من شأنها خفض سعر الذهب إلى جانب الأصول التي تنطوي على مخاطر. وخسر الذهب 2,8٪ من قيمته حتى الآن هذا الشهر بعد أن تبددت آمال تسهيل السياسة النقدية الأميركية وتحول المستثمرون إلى الأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر ومع ارتفاع عائد أذون الخزانة الأميركية إلى أعلى مستوياته في عدة أشهر. وسجل سعر الذهب في السوق الفورية 1645,15 دولارا للأوقية (الأونصة) في طريقه لتسجيل خسائر للأسبوع الرابع على التوالي.

بريطانيا ترفع الضريبة على مبيعات العقار الفاخر

أقرت الحكومة البريطانية في موازنتها الجديدة زيادة ضريبية على مبيعات العقار الفاخر، والذي تصل قيمته الى مليوني جنيه، ويعد هذا القرار بمثابة تحول اقتصادي جديد في بريطانيا، حيث من المنتظر ان يدفع مشتري عقار في لندن تصل قيمتها الى 12,5 مليون جنيه، ضريبة عقارية قدرها 7٪ بدلا من 5٪، اي ما يعادل 875 الف جنيه استرليني، في الوقت ذاته ستشمل التعديلات فرض ضريبة جديدة عالية جدا قدرها 15٪ على الصفقات العقارية التي تتم من خلال «شركات الـ off shore» وليس من خلال الافراد المشترين لمنازل يتجاوز سعرها مليوني جنيه استرليني، وهو اجراء كان يتبعه الاثرياء والاجانب سابقا لتجنب الضرائب.

في هذا الصدد يقول جورج اوزبون وزير المالية البريطاني «اذا اشترى احد عقارا لغرض سكني، فيجب ان يدفع الضريبة العقارية وهذه نية البرلمان الواضحة، ولن اتردد في التعامل بشكل سريع ودون تمهيد او فرض عقوبات رجعية في حال مخالفة هذه القوانين الجديدة، واعتبروا هذا اطارا جديدا».

وتشير الموازنة الى انها اقرت خفضا للضرائب على الشركات سيصل الى 22٪ بحلول 2014 بهدف جذب الشركات الاجنبية.

اوسبورن اكد ان الموازنة تهدف الى تخفيف الضغط عن محدودي الدخل ولكن المعارضة انتقدت قراره بخفض الضرائب على الاثرياء الذين يتجاوز دخلهم السنوي 150 ألف جنيه من 50٪ الى 45٪.